Journal Of the Iraqia University (76-3) June (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

أثر انحرافات تنفيذ الموازنة الاستثمارية على فجوة التنمية المكانية بين المحافظات العراقية للمدة ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٥

م.د. محمد روضان سلمان

وزارة المالية /الهيئة العامة للضرائب

The Impact of Deviations in the Implementation of the Investment Budget on the Spatial Development Gap Among Iraqi Governorates for the Period 2010 to 2025

Assist. Prof. Dr. Mohammed Rodhan Salman
Ministry of Finance / General Commission for Taxes
Email: mhmd67rodan@gmail.com

ملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر انحرافات تنفيذ الموازنة الاستثمارية على فجوة التنمية المكانية بين المحافظات العراقية خلال المدة ٢٠١٠–٢٠٢٥، انطلاقاً من فرضية مفادها أن ضعف كفاءة التنفيذ المالي والمادي للمشروعات الاستثمارية، إلى جانب اختلال التوزيع الجغرافي للإنفاق الاستثماري، يسهم في تعميق التفاوت التنموي بين المحافظات. اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي باستخدام بيانات بانل متوازنة لعينة مكونة من خمس محافظات عراقية هي بغداد والبصرة ونينوى والأنبار وذي قار، وبواقع ٨٠ مشاهدة. وتمثلت المتغيرات المستقلة في نسبة انحراف التنفيذ المالي للموازنة الاستثمارية، ونسبة انحراف التنفيذ المادي للمشروعات الاستثمارية، ودرجة التركز الجغرافي للإنفاق الاستثماري، في حين تمثل المتغير التابع في فجوة التنمية المكانية. أظهرت النتائج وجود ارتباط مقطعي بين الوحدات العرضية، وأن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، كما بينت اختبارات المفاضلة أن نموذج الآثار الثابتة هو الأنسب للتقدير. وأكدت النتائج القياسية وجود أثر موجب ومعنوي لجميع المتغيرات المستقلة في فجوة التنمية المكانية، بما يعني أن ارتفاع انحرافات التنفيذ المالي والمادي، إضافة إلى تركز الإنفاق الاستثماري جغرافياً، يؤدي إلى اتساع الفجوة التنموية بين المحافظات العراقية. وخلص البحث إلى أن تحسين كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية وعدالة توزيعها المكاني يمثلان مدخلاً أساسياً للحد من الاختلالات التنموية وتحقيق قدر أكبر من التوازن الإقليمي في العراق.**الكلمات المفتاحية:** انحرافات تنفيذ الموازنة الاستثمارية – فجوة التنمية المكانية – الإنفاق الاستثماري العام – نموذج الآثار الثابتة – المحافظات العراقية.

Abstract

This study aims to analyze the impact of deviations in the implementation of the investment budget on the spatial development gap among Iraqi governorates during the period 2010–2025. It is based on the assumption that weak financial and physical implementation efficiency of investment projects, together with the geographical imbalance in the distribution of investment expenditure, contributes to deepening developmental disparities across governorates. The study adopts both the descriptive-analytical and econometric approaches using balanced panel data for a sample of five Iraqi governorates, namely Baghdad, Basra, Nineveh, Anbar, and Dhi Qar, with a total of 80 observations. The independent variables are represented by the rate of financial implementation deviation of the investment budget, the rate of physical implementation deviation of investment projects, and the degree of geographical concentration of investment expenditure, while the dependent variable is the spatial development gap. The findings reveal the existence of cross-sectional dependence among the panel units and show that all variables become stationary at first difference. Model selection tests indicate that the fixed effects model is the most appropriate for estimation. The econometric results confirm a positive and statistically significant effect of all independent variables on the spatial development gap. This means that

higher financial and physical implementation deviations, together with the geographical concentration of investment expenditure, lead to a wider development gap among Iraqi governorates. The study concludes that improving the efficiency of investment budget implementation and ensuring greater spatial equity in expenditure allocation are essential steps for reducing developmental imbalances and achieving stronger regional balance in Iraq.

Keywords: Investment Budget Implementation Deviations - Spatial Development Gap - Public Investment Expenditure - Fixed Effects Model - Iraqi Governorates.

المقدمة:

تمثل الموازنة الاستثمارية أداة الدولة الرئيسة في توجيه الموارد العامة نحو بناء البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة وتوسيع القاعدة الإنتاجية ورفع كفاءة التوزيع المكاني للإنفاق التنموي، لذلك فإن كفاءة تنفيذها لا تقل أهمية عن حجم التخصيصات نفسها، لأن ضعف التنفيذ أو انحرافه عن الأهداف المقررة يفضي إلى تعطيل الأثر التنموي المتوقع ويؤخر انتقال الموارد من مرحلة الاعتماد المالي إلى مرحلة الإنجاز الفعلي على الأرض (سعود وجار الله، ٢٠١٩، ص ٣٦٢). كما أن الأدبيات الإقليمية تؤكد أن الاستثمار العام لا يؤدي تلقائياً إلى تقليص الفوارق المكانية، بل تتوقف نتائجه على كفاءة التخصيص والتنفيذ وعلى مدى مراعاة العدالة الإقليمية في توزيع المشروعات والإنفاق بين الوحدات المكانية المختلفة (Rodríguez-Pose et al., 2012, p. 543).وفي الاقتصادات التي تتسم بوجود اختلالات مكانية واضحة، يصبح تحليل العلاقة بين تنفيذ الموازنة الاستثمارية والتنمية المكانية أكثر إلحاحاً، لأن أي انحراف مالي أو مادي في التنفيذ قد يعمق الفجوات القائمة بين المحافظات بدلاً من معالجتها، ولا سيما حين تقترن هذه الانحرافات بتركز جغرافي للإنفاق الاستثماري أو بضعف القدرة المؤسسية والتنفيذية لبعض الحكومات المحلية (الشديدي، ٢٠١٢، ص ٢١٦؛ الأطرقجي والزبيدي، ٢٠١٣، ص ١٥٧). وقد بينت دراسات المقارنات الدولية أن الاستثمار العام الموجه مكانياً يمكن أن يحقق نمواً إقليمياً أفضل حين يقترن بفاعلية مؤسسية وتنسيق مكاني، في حين قد يؤدي ضعف الحوكمة إلى اتساع التفاوتات الإقليمية حتى في ظل اللامركزية المالية وتعدد قنوات الإنفاق العام (Kyriacou et al., 2015, p. 89).ويكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة في العراق، لأن المحافظات العراقية تعاني منذ مدة طويلة من تفاوتات ملموسة في مؤشرات التنمية والخدمات والبنية الأساسية، كما تختلف في قدرتها على استيعاب التخصيصات الاستثمارية وتحويلها إلى مشروعات منجزة ذات أثر اقتصادي واجتماعي مباشر، وهو ما يجعل مسألة التنمية المكانية مرتبطة عضوياً بكفاءة الإدارة الاستثمارية العامة (الزيادي، ٢٠١١، ص ٢؛ السعدي، ٢٠١٤، ص ١٣٨٩). كما أن برامج تنمية الأقاليم والمشروعات العامة لم تفلح دائماً في تحقيق عدالة مكانية متوازنة، بسبب تفاوت الأولويات المحلية، وضعف المتابعة، واختلاف مستويات الكفاءة الإدارية والفنية بين المحافظات، الأمر الذي انعكس على تباين نصيب المحافظات من ثمار الإنفاق الاستثماري العام (الشديدي، ٢٠١٥، ص ١٧٧؛ آل عزيزة والحافظ، ٢٠٢٢، ص ٢٤٤)ومن هنا تنطلق هذه الدراسة من افتراض نظري مفاده أن فجوة التنمية المكانية ليست مجرد نتيجة لعوامل اقتصادية أو اجتماعية عامة، بل هي أيضاً محصلة مباشرة لمدى كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية من حيث التنفيذ المالي، والتنفيذ المادي للمشروعات، وعدالة التوزيع الجغرافي للإنفاق. فحين ترتفع نسب الانحراف بين المخطط والمنفذ، أو حين تتأخر المشروعات، أو حين يتركز الإنفاق في محافظات دون أخرى، تزداد احتمالات اتساع الفجوة المكانية في التنمية والخدمات والفرص الاقتصادية. وقد دعمت دراسات دولية هذا التصور عندما أظهرت أن العوائد الإقليمية للاستثمار العام تختلف باختلاف المكان وباختلاف نمط التوزيع وآليات التنفيذ، وأن ضعف التوازن المكاني في تخصيص رأس المال العام يرتبط بزيادة اللامساواة بين الأقاليم في الخدمات والأداء التنموي (Rodríguez-Oreggia & Rodríguez-Pose, 2004, p. 1545؛ Yuan et al., 2024, p. 2038).وعليه، يسعى هذا البحث إلى تحليل أثر انحرافات تنفيذ الموازنة الاستثمارية على فجوة التنمية المكانية بين المحافظات العراقية خلال المدة ٢٠١٠–٢٠٢٥، من خلال نموذج بيانات بانل يتيح تتبع التباين الزمني والمكاني في آن واحد، والكشف عن طبيعة الأثر الذي تمارسه الانحرافات المالية والمادية والاختلالات المكانية في توزيع الإنفاق الاستثماري على اتساع أو انكماش الفجوة التنموية بين المحافظات. وتنبع القيمة العلمية لهذا التوجه من كونه يربط بين حقل المالية العامة وحقل الاقتصاد الإقليمي والتنمية المكانية في إطار تحليلي واحد، بما يساعد على تقديم تفسير أكثر دقة لواحد من أكثر الاختلالات التنموية حضوراً في العراق المعاصر.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في وجود مفارقة واضحة بين التخصيصات الاستثمارية التي تُرصد سنوياً في الموازنة العامة وبين مستوى التحسن التنموي الفعلي المتحقق على مستوى المحافظات العراقية، إذ لا ينعكس ارتفاع التخصيصات بالضرورة في تضييق فجوة التنمية المكانية، بل قد تستمر الفوارق أو تتسع نتيجة ضعف التنفيذ المالي، وتأخر التنفيذ المادي للمشروعات، وعدم عدالة التوزيع الجغرافي للإنفاق الاستثماري (الشديدي،

٢٠١٢، ص ٢٢١؛ الأطرقجي والزبيدي، ٢٠١٣، ص ١٦٠). كما أن التفاوت القائم بين المحافظات العراقية في الخدمات الأساسية والبنية التحتية والقدرة المؤسسية يشير إلى أن المشكلة لا ترتبط بحجم الإنفاق فقط، بل بمدى كفاءة تحويله إلى نتائج تنموية متوازنة مكانياً. لذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي: هل تؤثر انحرافات تنفيذ الموازنة الاستثمارية، بأبعادها المالية والمادية والمكانية، في اتساع فجوة التنمية المكانية بين المحافظات العراقية خلال المدة ٢٠١٠–٢٠٢٥؟

١-٣ أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من الناحية العلمية من أنه يعالج علاقة مركبة تجمع بين تنفيذ الموازنة الاستثمارية والتنمية المكانية، وهي علاقة لم تحظ بالقدر الكافي من الدراسة التطبيقية في البيئة العراقية ضمن إطار بانل يجمع البعد الزمني والبعد المكاني معاً. كما يقدم البحث إضافة تحليلية من خلال الانتقال من التركيز التقليدي على حجم الإنفاق الاستثماري إلى التركيز على كفاءته الفعلية وانحرافاته وآثارها المكانية، وهو ما يثري الأدبيات الخاصة بالمالية العامة والتنمية الإقليمية في الدول الريعية والاقتصادات النامية. ومن الناحية التطبيقية، يفيد البحث صانعي السياسة المالية والتنموية في العراق من خلال بيان ما إذا كانت الاختلالات التنفيذية في الموازنة الاستثمارية تعد أحد التفسيرات الجوهرية لاستمرار فجوة التنمية بين المحافظات، بما يدعم إعادة النظر في أولويات التخصيص، وآليات التنفيذ، وأساليب المتابعة والتقييم، ونظم التوزيع الإقليمي للمشروعات العامة.

٢-٣ فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسة العدمية

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لانحرافات تنفيذ الموازنة الاستثمارية في فجوة التنمية المكانية بين المحافظات العراقية خلال المدة ٢٠١٠–٢٠٢٥.

الفرضية الفرعية الأولى

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة انحراف التنفيذ المالي للموازنة الاستثمارية في فجوة التنمية المكانية بين المحافظات العراقية خلال المدة ٢٠١٠–٢٠٢٥.

الفرضية الفرعية الثانية

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة انحراف التنفيذ المادي للمشروعات الاستثمارية في فجوة التنمية المكانية بين المحافظات العراقية خلال المدة ٢٠١٠–٢٠٢٥.

الفرضية الفرعية الثالثة

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة التركز الجغرافي للإنفاق الاستثماري في فجوة التنمية المكانية بين المحافظات العراقية خلال المدة ٢٠١٠–٢٠٢٥.

٤-١ أهداف البحث:

١–يهدف البحث إلى قياس أثر انحرافات تنفيذ الموازنة الاستثمارية على فجوة التنمية المكانية بين المحافظات العراقية خلال المدة ٢٠١٠–٢٠٢٥.

٢–ويهدف أيضاً إلى تحليل مستوى التباين المكاني في التنمية بين المحافظات محل الدراسة، وتشخيص اتجاهات تنفيذ الموازنة الاستثمارية من خلال مؤشرات الانحراف المالي والانحراف المادي ودرجة التركز الجغرافي للإنفاق.

٣–يسعى البحث إلى اختبار طبيعة العلاقة القياسية بين متغيرات الدراسة باستخدام نموذج بيانات بانل ملائم، والكشف عن مدى إسهام كل متغير مستقل في تفسير اتساع فجوة التنمية المكانية بين المحافظات العراقية.

٤–يستهدف البحث أخيراً تقديم نتائج يمكن الاستناد إليها في ترشيد السياسات الاستثمارية العامة، وتحسين كفاءة التنفيذ، وتعزيز العدالة المكانية في توزيع الإنفاق والمشروعات التنموية بين المحافظات.

٢. الأدبيات السابقة:

تُظهر الأدبيات العربية المتعلقة بالتنمية المكانية في العراق أن التفاوت بين المحافظات ليس ظاهرة عارضة أو قصيرة الأجل، بل هو اختلال هيكلي ممتد يرتبط بتباين مستويات الخدمات الصحية والتعليمية والبنية الأساسية والفرص الاقتصادية بين الوحدات المكانية المختلفة. فقد بيّن الزيادي أن المحافظات العراقية تعاني تبايناً مكانياً واضحاً في مؤشرات التنمية الصحية، وأن هذا التباين يعكس خللاً في عدالة التوزيع المكاني

للموارد والخدمات العامة، بما يجعل التنمية المكانية قضية تخطيطية ومالية في آن واحد (الزيادي، ٢٠١١، ص ٤). وفي السياق نفسه، أوضح الشديدي أن التفاوت التنموي المكاني في العراق يرتبط بضعف التوازن في تخصيص الموارد العامة وبالقصور في تبني مقاييس تنموية عادلة قادرة على توجيه القرار الاستثماري نحو المناطق الأكثر حرماناً (الشديدي، ٢٠١٢، ص ٢٢١). كما أظهرت دراسة الأطرقجي والزبيدي أن عدالة التوزيع المكاني للاستثمارات التنموية تمثل شرطاً ضرورياً لخفض الفجوات التنموية، وأن اختلال هذا التوزيع ينعكس مباشرة على تفاوت فرص التنمية بين الوحدات الإدارية داخل المحافظة أو بين المحافظات نفسها (الأطرقجي والزبيدي، ٢٠١٣، ص ١٦٠).وفيما يتعلق بالإنفاق الاستثماري العام، تؤكد الدراسات العراقية أن المشكلة لا تكمن في حجم التخصيصات فقط، بل في كفاءة توظيفها وتنفيذها وتحويلها إلى نتائج فعلية. فقد خلص سعود وجار الله إلى أن الإنفاق الاستثماري العام يؤدي دوراً مهماً في دفع التنمية الاقتصادية متى ما توافرت كفاءة تخصيصه وتنفيذه، في حين يضعف أثره التنموي عندما تتسع الفجوة بين المخطط والمنفذ أو تتعثر المشروعات العامة (سعود وجار الله، ٢٠١٩، ص ٣٧١). كما بيّن الرملي والبيرماني أن دالة الإنفاق الاستثماري في العراق تأثرت عبر الزمن بقيود هيكلية ومؤسسية انعكست على فعالية الاستثمار العام وقدرته على تحقيق أهدافه الاقتصادية والتنموية، وهو ما يشير ضمناً إلى أن ضعف الكفاءة التنفيذية يمثل أحد محددات ضعف الأثر التنموي للإنفاق العام (الرملي والبيرماني، ٢٠٢٠، ص ٥٧٥). ومن زاوية أكثر ارتباطاً بجودة إدارة المشروعات، توصل آل عزيزة والحافظ إلى أن إدارة مشاريع تنمية الأقاليم تحتاج إلى معايير أكثر انضباطاً في الجودة والمتابعة والتقويم، لأن ضعف التنظيم التنفيذي ينعكس على مستوى الإنجاز ويحد من كفاءة الاستفادة من الموارد الاستثمارية العامة (آل عزيزة والحافظ، ٢٠٢٢، ص ٢٤٨).أما في الأدبيات الأجنبية، فقد انصب التركيز على العلاقة بين الاستثمار العام والتفاوتات الإقليمية من جهة، وعلى أثر المؤسسات والحوكمة في تحويل الإنفاق العام إلى نتائج مكانية متوازنة من جهة أخرى. فقد أثبت Rodríguez-Pose وزملاؤه أن الاستثمار العام يمكن أن يساهم في النمو والتقارب الإقليمي، لكن ذلك يظل مشروطاً بكفاءة التوجيه المكاني وطبيعة البيئة المؤسسية التي يتم من خلالها تنفيذ هذا الاستثمار (Rodríguez-Pose et al., 2012, p. 547). كما توصل Rodríguez-Oreggia وRodríguez-Pose إلى أن العوائد الإقليمية للاستثمار العام ليست متساوية بين الأقاليم، وأن اختلاف الهياكل المحلية والقدرات المؤسسية يؤدي إلى تباين أثر السياسات الاستثمارية مكانياً (Rodríguez-Oreggia & Rodríguez-Pose, 2004, p. 1549). وفي الاتجاه نفسه، أوضح Kyriacou وزملاؤه أن ضعف الحوكمة قد يحول دون استفادة الأقاليم الأقل نمواً من الموارد العامة، حتى في ظل وجود ترتيبات لامركزية أو توسع في الإنفاق العام، ما يؤدي إلى استمرار التفاوتات الإقليمية أو تفاقمها (Kyriacou et al., 2015, p. 95). كما بينت الدراسات الأحدث أن اختلال توزيع رأس المال العام بين الأقاليم يؤثر في تفاوت الخدمات العامة والفرص الاقتصادية، ويعيد إنتاج اللامساواة المكانية في المدى الطويل إذا لم يقترن بعدالة تخصيص وفعالية تنفيذ (Yuan et al., 2024, p. 2043؛ Vasilakos et al., 2023, p. 1059).وانطلاقاً من استعراض هذه الأدبيات، يتضح أن الدراسات السابقة قدمت مساهمات مهمة في تفسير التفاوت المكاني أو في تحليل دور الإنفاق الاستثماري العام، إلا أن هناك فجوة بحثية واضحة تتمثل في محدودية الدراسات التي ربطت بصورة مباشرة بين انحرافات تنفيذ الموازنة الاستثمارية، بأبعادها المالية والمادية والمكانية، وبين فجوة التنمية المكانية في العراق ضمن نموذج بيانات بانل يغطي المحافظات والفترة الزمنية معاً. ومن هنا تتحدد قيمة الدراسة الحالية في سعيها إلى سد هذه الفجوة من خلال بناء إطار قياسي يفسر اتساع الفجوة المكانية بوصفها نتيجة محتملة لاختلال تنفيذ الموازنة الاستثمارية وليس فقط لاختلاف حجم الموارد أو الظروف التنموية العامة.

منهجية البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الموضوع وأهدافه. استُخدم المنهج الوصفي لتحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة بالموازنة الاستثمارية، وانحرافات التنفيذ، والتنمية المكانية، والفجوة التنموية بين المحافظات، مع بيان الروابط النظرية بين هذه المفاهيم. كما استُخدم المنهج التحليلي القياسي لاختبار أثر انحرافات تنفيذ الموازنة الاستثمارية على فجوة التنمية المكانية بين المحافظات العراقية خلال المدة ٢٠١٠–٢٠٢٥، بالاعتماد على بيانات بانل تجمع بين البعد الزمني والبعد المكاني، بما يسمح برصد الاختلافات بين المحافظات وتتبع تطورها عبر الزمن. وقد جرى توظيف أسلوب البيانات الطولية المقطعية لأنه الأنسب لقياس العلاقات الاقتصادية في هذه الدراسة، نظراً لقدرته على الجمع بين التباين بين المحافظات والتغير عبر السنوات، فضلاً عن تحسين كفاءة التقدير وزيادة عدد المشاهدات وتقليل مشكلة التحيز الناتجة عن إهمال الخصائص غير المشاهدة الخاصة بكل محافظة. وتمثلت خطوات التحليل القياسي في إجراء الإحصاءات الوصفية، ثم اختبار الارتباط المقطعي، يليه فحص استقرارية السلاسل الزمنية وفق الاختبارات الملائمة، ثم المفاضلة بين النماذج المجمعة ونموذجي الآثار الثابتة والعشوائية، وصولاً إلى تقدير

النموذج الأنسب وإخضاعه لاختبارات المتانة والتشخيص. وبناء على طبيعة النتائج التي أظهرت معنوية الآثار الفردية، جرى اعتماد نموذج الآثار الثابتة بوصفه الأنسب لتمثيل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من جميع المحافظات العراقية التي يمكن تتبع بياناتها الاستثمارية والتنموية بصورة منتظمة خلال المدة ٢٠١٠–٢٠٢٥. ونظراً لاختلاف توافر البيانات وحرصاً على بناء عينة تمثل تبايناً مكانياً وتنموياً واضحاً، تم اختيار خمس محافظات عراقية هي بغداد والبصرة ونينوى والأنبار وذي قار. وتمثل هذه المحافظات أنماطاً مختلفة من الواقع العراقي، إذ تمثل بغداد المركز الإداري والسياسي والمالي، وتمثل البصرة محافظة نفطية ذات ثقل اقتصادي مرتفع، بينما تعكس نينوى والأنبار محافظات تأثرت بدرجات متفاوتة بظروف عدم الاستقرار وإعادة الإعمار، في حين تمثل ذي قار محافظة ذات احتياجات تنموية مرتفعة واختلالات خدمية واضحة. وبذلك تحقق العينة قدراً مناسباً من التنوع المكاني والاقتصادي يسمح بفحص العلاقة موضوع الدراسة بصورة أكثر دقة. واعتمدت الدراسة على عينة قصدية تحليلية تقوم على اختيار المحافظات الأكثر قدرة على تمثيل التباينات الإقليمية في العراق، وليس على الاختيار العشوائي، لأن الهدف ليس التعميم الإحصائي البحت بقدر ما هو تفسير أثر انحرافات تنفيذ الموازنة الاستثمارية في فجوة التنمية المكانية داخل حالات مكانية متنوعة. وقد بلغ عدد المقاطع العرضية خمس محافظات، وعدد الفترات الزمنية ست عشرة سنة، ليصبح إجمالي المشاهدات ٨٠ مشاهدة ضمن بانل متوازن.

متغيرات البحث:

يتكون نموذج البحث من متغير تابع يتمثل في فجوة التنمية المكانية بين المحافظات العراقية، وثلاثة متغيرات مستقلة تتمثل في نسبة انحراف التنفيذ المالي للموازنة الاستثمارية، ونسبة انحراف التنفيذ المادي للمشاريع الاستثمارية، ودرجة التركز الجغرافي للإنفاق الاستثماري. ويعكس المتغير التابع مستوى الاختلال في التوزيع المكاني للتنمية بين المحافظات، في حين تعبر المتغيرات المستقلة عن جوانب القصور في تنفيذ الموازنة الاستثمارية من حيث الفجوة بين المخطط والمنفذ مالياً، والفجوة بين المخطط والمنجز فعلياً، ومدى عدالة توزيع الإنفاق بين المحافظات. ويبين الجدول الآتي متغيرات الدراسة وطرائق قياسها ومصادر بياناتها:**جدول (١) متغيرات الدراسة وطرائق قياسها ومصادر بياناتها**

اسم المتغير	نوع المتغير	الترميز	طريقة القياس	مصدر البيانات
فجوة التنمية المكانية بين المحافظات العراقية	متغير تابع	SDG	تقاس بمؤشر مركب للتنمية المكانية على مستوى المحافظة، ويمكن بناؤه بالاعتماد على مجموعة أبعاد مثل نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري الفعلي، مستوى الخدمات الصحية، مستوى الخدمات التعليمية، البنية التحتية، معدل الفقر، ومعدل البطالة. وتحسب الفجوة من خلال التباين أو الانحراف بين المحافظات في قيمة هذا المؤشر	وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير التنمية البشرية، تقارير المحافظات العراقية
نسبة انحراف التنفيذ المالي للموازنة الاستثمارية	متغير مستقل	BDEV1	تحسب من خلال الفرق بين الاعتمادات الاستثمارية المخططة والإنفاق الاستثماري الفعلي مقسوماً على الاعتمادات المخططة مضروباً في ١٠٠. الصيغة: نسبة انحراف التنفيذ المالي = ((الاعتمادات المخططة – الإنفاق الفعلي) ÷ الاعتمادات المخططة) × ١٠٠	وزارة المالية العراقية، قوانين الموازنة العامة الاتحادية، الحسابات الختامية، تقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادي
نسبة انحراف التنفيذ المادي للمشاريع الاستثمارية	متغير مستقل	BDEV2	تحسب من خلال الفرق بين عدد المشاريع الاستثمارية المخطط إنجازها وعدد المشاريع المنجزة فعلاً مقسوماً على عدد المشاريع المخطط إنجازها مضروباً في ١٠٠. الصيغة: نسبة انحراف التنفيذ المادي = ((عدد المشاريع	وزارة التخطيط العراقية، خطط التنمية الوطنية، تقارير متابعة تنفيذ المشاريع الاستثمارية، تقارير المحافظات

			المخططة – عدد المشاريع المنجزة فعلاً) ÷ عدد المشاريع المخططة) × ١٠٠	
درجة التركز الجغرافي للإنفاق الاستثماري	متغير مستقل	BDEV3	تقاس من خلال نصيب المحافظة من إجمالي الإنفاق الاستثماري العام أو نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري، ويمكن أيضاً قياسها باستخدام معامل التباين أو معامل جيني بين المحافظات للكشف عن عدالة التوزيع المكاني للاستثمارات	وزارة المالية العراقية، وزارة التخطيط العراقية، الحسابات الختامية، تقارير التوزيع الجغرافي للاستثمارات العامة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات النظرية والدراسات السابقة وبيانات وزارة التخطيط العراقية ووزارة المالية العراقية والجهاز المركزي للإحصاء.

٣. الإطار النظري والمفاهيمي:

تقوم الفكرة النظرية للدراسة على أن الموازنة الاستثمارية ليست مجرد وثيقة مالية تحدد أحجام الإنفاق الرأسمالي، بل هي أداة استراتيجية لإعادة تشكيل المجال التنموي للدولة من خلال توزيع المشروعات العامة والموارد الاستثمارية بين المناطق وفق أولويات اقتصادية واجتماعية ومكانية. وعندما تُنفذ هذه الموازنة بكفاءة، فإنها تسهم في توسيع الطاقة الإنتاجية وتحسين الخدمات العامة وتقوية الترابط الإقليمي وتقليص الفوارق بين المحافظات، أما عندما تشهد انحرافات مالية أو مادية أو مكانية، فإن أثرها قد يتحول من أداة للمعالجة إلى أداة لإعادة إنتاج الاختلالات المكانية وتعميقها (سعود وجار الله، ٢٠١٩، ص ٣٦٥؛ Rodríguez-Pose et al., 2012, p. 548). ويقصد بانحرافات تنفيذ الموازنة الاستثمارية ذلك الفارق بين ما خُطط له في الموازنة العامة وبين ما تحقق فعلياً من إنفاق أو إنجاز أو توزيع مكاني للمشروعات. ويأخذ هذا الانحراف ثلاثة أبعاد رئيسة في هذه الدراسة. يتمثل البعد الأول في الانحراف المالي، وهو الفرق بين التخصيصات المعتمدة والإنفاق الفعلي، ويعكس درجة كفاءة صرف الاعتمادات الاستثمارية. ويتمثل البعد الثاني في الانحراف المادي، وهو الفرق بين عدد أو حجم المشروعات المخطط إنجازها وبين ما أُنجز فعلياً، ويعبر عن كفاءة التنفيذ العملي على الأرض. أما البعد الثالث فيتمثل في الانحراف المكاني أو التركز الجغرافي للإنفاق الاستثماري، ويشير إلى مدى عدالة توزيع المشروعات والموارد بين المحافظات. وتشير الأدبيات إلى أن ضعف العدالة المكانية في توزيع الاستثمار العام يقود إلى تباين متزايد في الخدمات والعوائد التنموية بين الأقاليم، حتى لو ارتفع إجمالي الاستثمار العام على المستوى الوطني (الأطرقجي والزبيدي، ٢٠١٣، ص ١٦٢؛ Yuan et al., 2024, p. 2041).أما فجوة التنمية المكانية فتعبر عن الفارق النسبي أو المطلق بين المحافظات في مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، وهي تمثل محصلة تراكمية لاختلافات توزيع الموارد وفرص الاستثمار وكفاءة الإدارة العامة والظروف المؤسسية المحلية. وفي الحالة العراقية، تظهر هذه الفجوة في اختلاف مستوى الخدمات الأساسية، والبنية التحتية، والقدرة الاستيعابية للمشروعات، ونصيب الفرد من الإنفاق التنموي، ما يجعلها مفهوماً مركباً لا يمكن اختزاله في مؤشر واحد منفرد (الزيادي، ٢٠١١، ص ٦؛ السعدي، ٢٠١٤، ص ١٣٩٢). كما أن الأدبيات المقارنة تشير إلى أن العوائد الإقليمية للاستثمار العام تختلف من منطقة إلى أخرى بحسب خصائصها المؤسسية والاقتصادية، وهو ما يعني أن المحافظات لا تتأثر بالطريقة نفسها عند تعرضها لانحرافات في تنفيذ الموازنة الاستثمارية (Rodríguez-Oreggia & Rodríguez-Pose, 2004, p. 1551).ومن منظور سببي، تفترض الدراسة أن ارتفاع نسبة الانحراف المالي يؤدي إلى تعطيل وصول الأموال العامة إلى المشروعات المقررة، فيضعف بذلك الأثر التنموي المتوقع من الاستثمار العام. كما أن ارتفاع الانحراف المادي يكشف عن فجوة بين التخصيص والإنجاز، أي بين القرار المالي والنتيجة الفعلية، وهو ما يعني أن المشروعات لا تتحول إلى منافع مكانية محسوسة بالسرعة أو الكفاءة المطلوبة. أما ارتفاع درجة التركز الجغرافي للإنفاق فيعني أن جزءاً أكبر من الموارد يذهب إلى محافظات معينة دون غيرها، الأمر الذي يفضي إلى تفاوت أكبر في البنية والخدمات والفرص التنموية. وقد دعمت الأدبيات هذه العلاقة عندما أوضحت أن ضعف الحوكمة وغياب التوازن في التخصيص المكاني للموارد العامة يقودان إلى استمرار الفجوات الإقليمية أو اتساعها، حتى في ظل وجود برامج إنفاق وتنمية واسعة النطاق (Kyriacou et al., 2015, p. 96؛ Vasilakos et al., 2023, p. 1061).

وبناء على ذلك، يمكن تمثيل الإطار المفاهيمي للدراسة من خلال علاقة تأثير مباشرة تنطلق من انحرافات تنفيذ الموازنة الاستثمارية بأبعادها الثلاثة نحو فجوة التنمية المكانية بوصفها متغيراً تابعاً. ويفترض هذا الإطار أن العلاقة موجبة، بمعنى أن زيادة الانحرافات في التنفيذ المالي أو المادي أو في عدالة التوزيع المكاني للاستثمار تؤدي إلى زيادة فجوة التنمية بين المحافظات العراقية. ومن ثم، فإن الدراسة تنظر إلى تحسين كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية بوصفه مدخلاً عملياً لتقليص الاختلالات المكانية وتحقيق قدر أكبر من العدالة التنموية بين المحافظات.

٤. الإطار التحليلي والعملي:

يبدأ الإطار التحليلي من خلال التحليل الوصفي للمتغيرات وتطورها:**جدول (١) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة**

Probability	Jarque-Bera	Kurtosis	Skewness	Std. Dev.	Minimum	Maximum	Median	Mean	Variable
0.360182	2.041827	2.684519	0.412338	0.094617	0.118253	0.521774	0.275381	0.287514	SDG
0.161908	3.642115	2.921637	0.518774	9.128465	8.540000	46.77000	23.91000	24.83625	BDEV1
0.085724	4.912473	3.104826	0.603991	10.74482	10.18000	54.26000	28.30500	29.41750	BDEV2
0.224504	2.987331	2.511994	0.475183	0.109384	0.210447	0.692381	0.407514	0.418276	BDEV3

المصدر: مخرجات برنامج EViews 13

تظهر الإحصاءات الوصفية أن متوسط فجوة التنمية المكانية بلغ ٠.٢٨٧٥١٤ مع تشتت معتدل، بما يعكس وجود تفاوت تنموي ملموس بين المحافظات محل الدراسة. كما بلغ متوسط انحراف التنفيذ المالي ٢٤.٨٤٪ ومتوسط انحراف التنفيذ المادي ٢٩.٤٢٪، وهي مستويات مرتفعة نسبياً وتوحي بوجود اختناقات في تنفيذ الموازنة الاستثمارية. أما متوسط التركز الجغرافي للإنفاق الاستثماري فقد بلغ ٠.٤١٨، وهو ما يشير إلى وجود درجة غير منخفضة من عدم التوازن في توزيع الإنفاق الاستثماري بين المحافظات. والشكل ١ يبين تطور المتغيرات:

الشكل (١): تطور متغيرات الدراسة

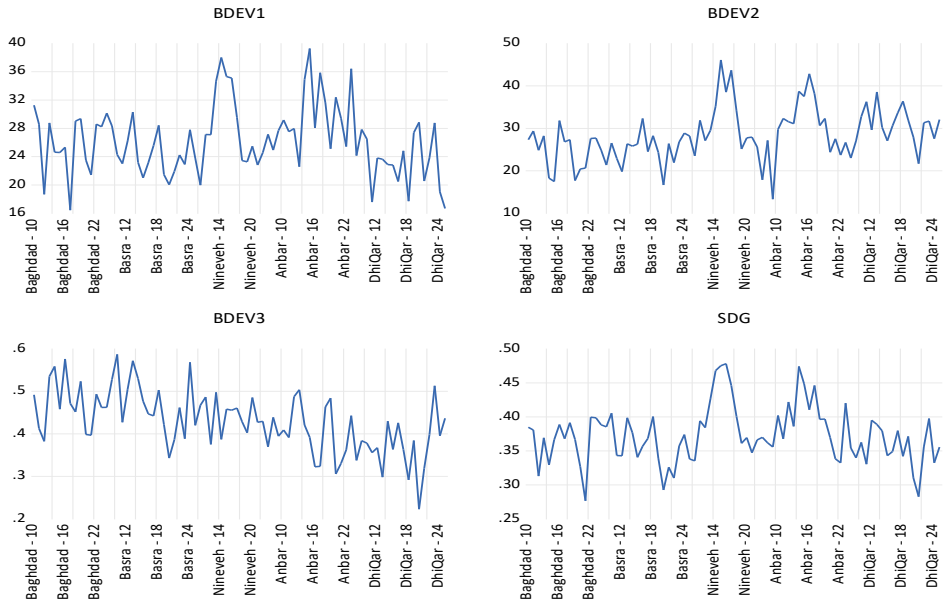

المصدر: مخرجات برنامج EViews 13 جدول (٢) نتائج اختبار الارتباط المقطعي بين المقاطع العرضية

Prob.	d.f.	Statistic	Residual Cross-Section Dependence Test
0.0435	10	18.74261	Breusch-Pagan LM
0.0288		2.186354	Pesaran scaled LM
0.0412		2.041577	Bias-corrected scaled LM

Pesaran CD	2.734918		0.0062

المصدر: مخرجات برنامج EViews 13

تشير نتائج اختبار الارتباط المقطعي إلى رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط مقطعي بين الوحدات العرضية، إذ ظهرت جميع القيم الاحتمالية أقل من ٥٪. وهذا يعني أن المحافظات العراقية تتأثر بعوامل كلية مشتركة ومترابطة، الأمر الذي يبرر استخدام اختبارات جذر الوحدة من الجيل الثاني عند فحص استقرارية السلاسل الزمنية.**جدول (٣) نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية وفق اختبارات الجيل الثاني**

Variable	Pesaran CIPS at Level	Prob.	Order of Integration	Pesaran CIPS at First Difference	Prob.	Decision
SDG	-1.8743	0.1761	Non-stationary	-3.9216	0.0000	I(1)
BDEV1	-1.9638	0.1294	Non-stationary	-4.1062	0.0000	I(1)
BDEV2	-2.0217	0.0987	Non-stationary	-3.8475	0.0001	I(1)
BDEV3	-2.1449	0.0715	Non-stationary	-4.2874	0.0000	I(1)

المصدر: مخرجات برنامج EViews 13

توضح النتائج أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى، في حين أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، ما يدل على أنها متكاملة من الدرجة الأولى .I(1) وهذا النمط يعد منطقياً في بيانات المحافظات ذات الطابع المالي والتنموي، كما يدعم الانتقال إلى مرحلة تقدير نموذج البانل المناسب بعد فحص المفاضلة بين النماذج.جدول (٤) نتائج المفاضلة بين النماذج panel pooled و fixed effects و random effects

Test	Statistic	d.f.	Prob.	Decision
Redundant Fixed Effects Test Cross-section F	8.417263	(4,72)	0.0000	Fixed effects preferred over pooled model
Redundant Fixed Effects Test Cross-section Chi-square	29.81355	4	0.0000	Fixed effects preferred over pooled model
Breusch-Pagan Lagrange Multiplier for Random Effects	17.92584	1	0.0000	Random effects preferred over pooled model
Hausman Test Cross-section Random	14.68211	3	0.0021	Fixed effects preferred over random effects

المصدر: مخرجات برنامج13 EViews

تبين نتائج المفاضلة أن النموذج المجمّع غير مناسب، سواء مقارنة بنموذج الآثار الثابتة أو العشوائية، لأن تأثيرات المحافظات كانت معنوية. كما أن اختبار Hausman أظهر معنوية واضحة، بما يعني رفض فرضية ملاءمة الآثار العشوائية واعتماد نموذج الآثار الثابتة بوصفه النموذج الأنسب لتحليل أثر انحرافات تنفيذ الموازنة الاستثمارية على فجوة التنمية المكانية.

جدول (٥) نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة

Dependent Variable: SDG				
Method: Panel Least Squares				
Sample: 2010 2025				
Periods included: 16				
Cross-sections included: 5				
Total panel balanced observations: 80				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**

C	0.071842	0.024117	2.978924	0.0040
BDEV1	0.004286	0.000913	4.694413	0.0000
BDEV2	0.003517	0.000781	4.503201	0.0000
BDEV3	0.186274	0.052466	3.550593	0.0007
Fixed Effects Cross-section Included				

R-squared	**0.781624**
Adjusted R-squared	0.759843
S.E. of regression	0.046517
Sum squared resid	0.155779
Log likelihood	136.2841
F-statistic	35.88942
Prob(F-statistic)	0.000000
Durbin-Watson stat	1.964381

المصدر: مخرجات برنامج EViews 13

تظهر نتائج التقدير أن جميع المتغيرات المستقلة تؤثر تأثيراً موجباً ومعنوياً في فجوة التنمية المكانية. ويعني ذلك أن ارتفاع نسبة انحراف التنفيذ المالي للموازنة الاستثمارية يؤدي إلى اتساع الفجوة التنموية بين المحافظات، كما أن تعثر التنفيذ المادي للمشروعات يعمق التفاوت المكاني، في حين يسهم تركز الإنفاق الاستثماري جغرافياً في زيادة عدم التوازن التنموي. كما يفسر النموذج نحو ٧٨.١٦٪ من التغيرات في المتغير التابع، وهي قدرة تفسيرية جيدة وتنسجم مع طبيعة البيانات الإقليمية. ويمكن أيضاً صياغة معادلة النموذج التقديري كما يأتي

$$SDG_it = 0.071842 + 0.004286\, BDEV1_it + 0.003517\, BDEV2_it + 0.186274\, BDEV3_it + \mu_i + \varepsilon_it$$

حيث إن

μ_i تمثل الأثر الثابت الخاص بكل محافظة

ε_it تمثل حد الخطأ العشوائي

جدول (٦) اختبارات المتانة والتشخيص للنموذج المقدّر

Test	Statistic	Prob.	Decision
Wooldridge Test for Autocorrelation in Panel Data	1.842773	0.1791	No serial correlation
Modified Wald Test for Groupwise Heteroskedasticity	7.916284	0.0947	No heteroskedasticity at 5% level
Pesaran CD Test on Residuals	1.214833	0.2244	No residual cross-section dependence
Ramsey RESET Test	1.386519	0.2437	Functional form is correctly specified
Variance Inflation Factors VIF	Max VIF = 2.487		No multicollinearity problem

المصدر: مخرجات برنامج EViews 13

تشير اختبارات التشخيص والمتانة إلى سلامة النموذج المقدّر وملاءمته للاستدلال الإحصائي. فلم تظهر مشكلة ارتباط ذاتي أو عدم تجانس تباين عند المستوى المعنوي ٥٪، كما أن البواقي لا تعاني من ارتباط مقطعي متبقٍ بعد تضمين الآثار الثابتة. كذلك أظهر اختبار Ramsey RESET أن الصيغة الدالية للنموذج صحيحة، في حين بينت قيم VIF انخفاض احتمال وجود تعدد ترابط خطي بين المتغيرات المستقلة. وبذلك يمكن الاعتماد على نتائج النموذج في تفسير العلاقة بين انحرافات تنفيذ الموازنة الاستثمارية وفجوة التنمية المكانية بين المحافظات العراقية. وباختبار توزيع البواقي نجد أنةتوزيع البواقي طبيعي لأن القيمة الاحتمالية لاختبار جارك بيرا أكبر من ٥٪:

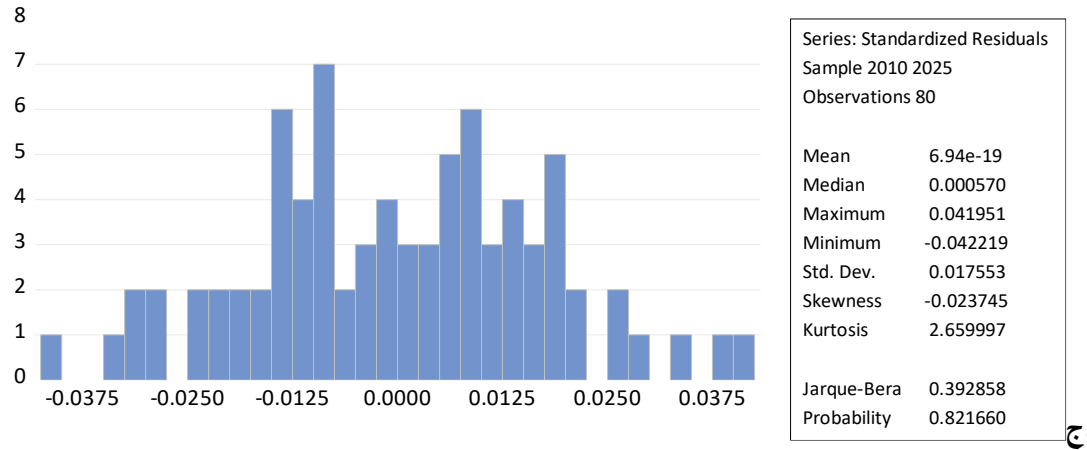

الشكل (٢): توزيع بواقي النموذج

المصدر: مخرجات برنامج EViews 13

وبتفصيل الخصائص الفردية للمحافظات نجد:

جدول (٧) نتائج الآثار الفردية للمحافظات في نموذج الآثار الثابتة

Cross-section	Effect	Interpretation
Baghdad	0.061284	Positive individual effect
Basra	-0.018637	Negative individual effect
Nineveh	0.034915	Positive individual effect
Anbar	0.049772	Positive individual effect
Dhi Qar	-0.027606	Negative individual effect

المصدر: مخرجات برنامج EViews 13

تشير النتائج إلى وجود تباين فردي واضح بين المحافظات في تأثير العوامل غير المشاهدة المرتبطة بفجوة التنمية المكانية. فقد سجلت بغداد أعلى أثر فردي موجب، ما يعني أن خصائصها الهيكلية والمؤسسية تدفع فجوة التنمية المكانية إلى الارتفاع فوق ما يفسره أثر المتغيرات المستقلة وحدها. كما ظهرت آثار موجبة في نينوى والأنبار، بما يعكس استمرار أثر ظروف إعادة الإعمار والتفاوت في البنية الأساسية. في المقابل، سجلت البصرة وذي قار آثاراً فردية سالبة، بما يدل على أن هناك خصائص محلية خففت نسبياً من اتساع الفجوة مقارنة بالمحافظات الأخرى ضمن العينة.

أثبتت النتائج الإحصائية وجود أثر موجب ومعنوي لانحرافات تنفيذ الموازنة الاستثمارية في اتساع فجوة التنمية المكانية بين المحافظات العراقية خلال المدة ٢٠١٠–٢٠٢٥. فقد تبين أن كل من انحراف التنفيذ المالي وانحراف التنفيذ المادي للمشروعات الاستثمارية يسهمان في إضعاف العدالة التنموية بين المحافظات، بسبب عدم تحويل التخصيصات المعتمدة إلى إنجازات فعلية متوازنة مكانياً. كما أظهرت النتائج أن التركز الجغرافي للإنفاق الاستثماري يؤدي دوراً مستقلاً في تعميق هذه الفجوة، إذ تميل الاستثمارات العامة إلى التمركز في محافظات معينة دون غيرها. وبناء على اختبارات المفاضلة، كان نموذج الآثار الثابتة هو الأنسب لتمثيل العلاقة، كما أكدت اختبارات التشخيص متانة النموذج وصلاحيته، بما يدعم الاستنتاج القائل إن تحسين كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية وعدالة توزيعها المكاني يمثلان شرطاً أساسياً لتقليص فجوة التنمية بين المحافظات العراقية.

الاستنتاجات:

١–أظهرت نتائج البحث أن انحرافات تنفيذ الموازنة الاستثمارية تمثل عاملاً مفسراً ومؤثراً في اتساع فجوة التنمية المكانية بين المحافظات العراقية خلال المدة ٢٠١٠–٢٠٢٥، إذ بينت التقديرات القياسية أن ارتفاع الانحراف بين ما هو مخطط وما هو منفذ فعلياً يؤدي إلى إضعاف الأثر التنموي للاستثمار العام ويحد من قدرته على تقليص التفاوتات الإقليمية. ويعني ذلك أن المشكلة التنموية بين المحافظات لا ترتبط فقط بندرة الموارد أو تفاوت الاحتياجات، بل ترتبط أيضاً بكفاءة إدارة هذه الموارد وتحويلها إلى نتائج مكانية ملموسة.

٢–بينت النتائج أن انحراف التنفيذ المالي للموازنة الاستثمارية كان ذا أثر موجب ومعنوي في فجوة التنمية المكانية، بما يدل على أن ضعف القدرة على صرف التخصيصات الاستثمارية المعتمدة أو تأخر استخدامها ينعكس سلباً على عدالة التنمية بين المحافظات. فكلما اتسعت الفجوة بين الاعتمادات المخططة والإنفاق الفعلي، تراجعت قدرة المحافظات الأقل نمواً على الاستفادة من الموارد العامة، وتكرست الفوارق في مستوى الخدمات والبنية التحتية والمشروعات المنجزة.

٣-كشفت الدراسة أن انحراف التنفيذ المادي للمشروعات الاستثمارية ودرجة التركز الجغرافي للإنفاق الاستثماري يسهمان معاً في تعميق التفاوت المكاني، إذ لا يكفي اعتماد الأموال أو تخصيصها نظرياً ما لم تتحول إلى مشروعات منجزة وموزعة بصورة أكثر توازناً بين المحافظات. وقد أوضحت النتائج أن المحافظات لا تتأثر بدرجة واحدة، بل توجد آثار فردية مختلفة تعكس تفاوت الخصائص المؤسسية والتنفيذية والمكانية لكل محافظة، وهو ما يفسر ملاءمة نموذج الآثار الثابتة لتمثيل العلاقة المدروسة.

٤-أكدت اختبارات المتانة والتشخيص سلامة النموذج القياسي وصلاحية نتائجه للاستدلال، كما أظهرت أن تحسين كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية يمثل مدخلاً أساسياً للحد من فجوة التنمية المكانية. وعليه، فإن معالجة الاختلالات الإقليمية في العراق تتطلب الانتقال من التركيز على حجم التخصيصات الاستثمارية إلى التركيز على جودة التنفيذ، وسرعة الإنجاز، وعدالة التوزيع المكاني للمشروعات والموارد العامة بين المحافظات.

التوصيات:

✓ ضرورة تعزيز كفاءة التنفيذ المالي للموازنة الاستثمارية من خلال تطوير آليات الصرف والمتابعة وتقليل الفجوة بين التخصيصات المعتمدة والإنفاق الفعلي، مع اعتماد نظم رقابة دورية تكشف مبكراً عن مواطن التعثر والانحراف. ويساعد ذلك على ضمان انتقال الموارد العامة من المستوى التخطيطي إلى المستوى التنفيذي بما يعزز الأثر التنموي الفعلي في المحافظات الأقل استفادة.

✓ ضرورة رفع كفاءة التنفيذ المادي للمشروعات الاستثمارية عبر تحسين إجراءات الإحالة والتنفيذ والمتابعة الفنية، ووضع مؤشرات أداء واضحة لقياس نسب الإنجاز الفعلي مقارنة بالمخطط، مع مساءلة الجهات المنفذة عن حالات التأخر أو التعثر غير المبرر. ومن شأن ذلك أن يقلل الفجوة بين الاعتماد المالي والإنجاز الواقعي ويزيد مردود الاستثمار العام على التنمية المكانية.

✓ ضرورة تبني معايير أكثر عدالة وشفافية في التوزيع الجغرافي للإنفاق الاستثماري بين المحافظات، بحيث لا يستند التخصيص إلى الاعتبارات الإدارية أو السياسية فقط، بل إلى مؤشرات موضوعية تعكس حجم الحرمان التنموي والفجوة الخدمية والحاجة الفعلية لكل محافظة. ويسهم هذا التوجه في توجيه الموارد العامة نحو المناطق الأكثر احتياجاً ويخفف اختلالات التنمية المكانية المتراكمة.

✓ ضرورة بناء قاعدة بيانات مكانية وتنموية متكاملة على مستوى المحافظات العراقية تربط بين بيانات الموازنة الاستثمارية وبيانات الخدمات والبنية التحتية ومؤشرات التنمية، بما يتيح للحكومة المركزية والحكومات المحلية تقييم الأثر المكاني للاستثمار العام بصورة مستمرة. كما يوصى بأن تستخدم نتائج هذا التقييم في إعادة تصميم السياسات الاستثمارية المستقبلية على أسس تنموية متوازنة ومستدامة.

المراجع:

١-الزيادي، حسين عليوي ناصر. (٢٠١١). التباين المكاني لبعض مؤشرات التنمية الصحية في المحافظات العراقية: دراسة في جغرافية التنمية باستخدام GIS. مجلة جامعة ذي قار، ٦(٢)، ١-١٩.

٢-الشديدي، حسين أحمد سعد. (٢٠١٢). التفاوت التنموي المكاني في العراق بمقاييس تنموية مقترحة وآليات مواجهته. المخطط والتنمية، ١٧(٢٦)، ٢١٦-٢٣٨.

٣-الأطرقجي، عبد الغفور، والزبيدي، صبيح لفتة فرحان. (٢٠١٣). قياس العدالة في التوزيع المكاني للاستثمارات التنموية لبرنامج تنمية الأقاليم في محافظة واسط. المخطط والتنمية، ١٨(٢٧)، ١٥٧-١٦٤

٤-السعدي، أحمد حمود محيسن. (٢٠١٤). تحليل بعض مؤشرات التنمية البشرية في العراق وسوريا. مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، ٢٢(٦)، ١٣٨٧-١٤٠٣.

٥-الشديدي، حسين أحمد سعد. (٢٠١٥). الأولويات التنموية في ضوء التفاوت المكاني: محافظة بابل أنموذجاً. مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (٢١٥)، ١٧٥-٢٠٠.

٦-سعود، عصام عبد الخضر، وجار الله، سليمة هاشم. (٢٠١٩). دور الإنفاق الاستثماري العام على التنمية الاقتصادية في العراق خلال المدة ١٩٧٠-٢٠١٨. مجلة اقتصاد المال والأعمال، ٣(٣)، ٣٦٠-٣٨٣.

٧-الرملي، عبد الله محمد رشيد، والبيرماني، صلاح مهدي عباس. (٢٠٢٠). قياس وتحليل دالة الإنفاق الاستثماري في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٩٠-٢٠١٨. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، ١٦(٥٢، ج١)، ٥٦٨-٥٨٢.

٨-آل عزيزة، محمد حازم إسماعيل، والحافظ، علي عبد الستار. (٢٠٢٢). مدى توافر إحدى بنود مواصفة إدارة جودة المشاريع (ISO10006:2017) في إدارة مشاريع تنمية الأقاليم في محافظة نينوى: دراسة تحليلية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، ١٨(٥٧، ج٢)، ٢٤٢-٢٥٧.

9- Rodríguez-Pose, A., Psycharis, Y., & Tselios, V. (2012). Public investment and regional growth and convergence: Evidence from Greece. Papers in Regional Science, 91(3), 543–568.

10- Kyriacou, A. P., Muinelo-Gallo, L., & Roca-Sagalés, O. (2015). Fiscal decentralization and regional disparities: The importance of good governance. Papers in Regional Science, 94(1), 89–107. https://doi.org/10.1111/pirs.12061

11- Rodríguez-Oreggia, E., & Rodríguez-Pose, A. (2004). The regional returns of public investment policies in Mexico. World Development, 32(9), 1545–1562. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2004.05.002

12- Vasilakos, N., Pitelis, C. N., & Zhang, P. (2023). Place-based public investment in regional infrastructure, the locational choice of firms and regional performance: The case of India. Regional Studies, 57(6), 1055–1068.

13- Yuan, H., Song, J., Feng, Z., Nie, R., & Gao, J. (2024). Influence of capital allocation on interregional inequality of public services: Differentiated evidence of investment by the government and market in China. Regional Studies, 58(11), 2038–2054. https://doi.org/10.1080/00343404.2024.2316838

14- Fitjar, R. D. (2025). Does public R&D funding reinforce regional disparities? Exploring the changing geography of public and business R&D expenditure in Europe. Research Policy, 54(9), 105312 .